دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

نقود الدولة الزيانية (٦٣٣-٩٦٢هـ/١٢٣٦-١٥٥٤م)
دراسة تاريخية وفنية

رشيد خالدي
أستاذ مساعد قسم (أ)
جامعة باجي مختار
عنابة – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

كانت النقود – وما زالت -ترمز إلى السيادة والاستقلال، ومن هذا المنطلق أولت الدولة الزيانية (٦٣٣-٩٦٢هـ/١٢٣٦-١٥٥٤م) اهتمامًا كبيرًا لدار السكة في تلمسان، حيث عملت على توفير كل الظروف والإمكانيات التي تحتاجها دار الضرب بالمدينة خاصة ما تعلق منها بتوفير معدن الذهب والفضة، والاستعانة بخبرة أسرة "بني الملاح" الأندلسية التي أشرفت على جميع مراحل سك النقود الزيانية. تأسيسًا على ما سبق، أصدرت دار الضرب في تلمسان نقودًا ذهبية وفضية ونحاسية كانت تحمل كتابات ونقوشًا مختلفة، وبما أن النقود تُعَدّ بمثابة شاهد على كثير من الأحداث التاريخية، بل إن البعض يعتبرها من أوثق المصادر فيما يخص المادة الخبرية نظرًا لصعوبة الطعن فيها وتزويرها مقارنة بغيرها من المصادر التقليدية، وإلى جانب وظيفتها الاقتصادية المعروفة، كانت صناعة النقود في تلمسان الزيانية تخضع لمراقبة الدولة. تتمحور إشكالية هذه الدراسة البحثية حول عنصرين اثنين؛ أولاً: مواكبة النقود الزيانية للفترات التاريخية التي مرت بها تلمسان في الفترة موضوع الدراسة، حيث كانت النقود-في محطات عديدة-شاهدًا على هذه الأحداث. ثانيًا: الجانب الفني لسك النقود والذي يمثل شطرًا كبيرًا من عملية الصنع عبر مراحلها المختلفة. وقد أوضحت الدراسة أن نقود الدولة الزيانية كانت تحاكي إلى حد ما -في شكلها ومضمونها - نقود المرينيين في المغرب الأقصى والحفصيين في المغرب الأدنى، وبأن التعامل بنقود دولة الموحدين استمر لفترة محدودة من عمر الدولة الزيانية قبل أن تتمكن هذه الأخيرة من ضرب عملة خاصة بها وفق المعايير والأوزان التي كانت معروفة في المدن الإسلامية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٢٩	أبريل	٢٠٢٠
تاريخ قبـول النشـر:	١٦	مايو	٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:
دار الضرب؛ الناظر؛ تقنيات الصنع؛ المعادن؛ الغش في العملة

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2020.167405

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
رشيد خالدي، "نقود الدولة الزيانية (٦٣٣-٩٦٢هـ/١٢٣٦-١٥٥٤م): دراسة تاريخية وفنية".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد الثامن والأربعون؛ يونيو ٢٠٢٠. ص ٦٥ – ٧٧.

Corresponding author: rachid0779210976@gmail.com
Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّوريةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقَدِّمَةٌ

كانت النقود وما زالت ترمز لسيادة الدولة واستقلالها، وعلى هذا الأساس كان سك العملة يعتبر من اختصاص السلطة المركزية، أي إن صناعة النقود تندرج تحت مسمى الحرف والصنائع المرتبطة بالدولة، ولم يكن ذلك مقتصرا على مدينة تلمسان الزيانية وحسب، وإنما كان معروفًا في جميع المدن الإسلامية مشرق ومغربا مما يُعطي انطباعًا أوليًا بأن صناعة النقود كانت على درجة وأهمية بالغة بالنسبة للدولة وهو الأمر الذي أشرنا إليه في ثنايا هذه الدراسة. وحتى تستوفي صناعة النقود في تلمسان الزيانية حقها من الدراسة، ارتأينا في هذا المقام أن نقسم ورقة البحث هذه إلى قسمين، تناولنا في القسم الأول الجانب التاريخي الخاص بأهم المحطات التاريخية لحرفة السك النقدي بالمدينة، ثم تطرقنا إلى الجانب الفني لموضوع هذه الدراسة وذلك من خلال التعرف على تقنيات وأساليب الصنع المعتمدة بدار الضرب في تلمسان في الفترة الزيانية، وهي الدار التي كانت تحت إشراف السلطة المركزية وتتولى إصدار النقود.

تتمثل أهمية موضوع هذه الدراسة في معرفة الخلفية التاريخية للنقود الزيانية من خلال الكتابات التي دونت عليها، ودور أسرة بني الملاح الأندلسية في حرفة السك النقدي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التعرف على الطرق والتقنيات التي كانت معروفة في دار الضرب في تلمسان وهي الأمور التي كان يسهر على إنجازها حرفيون وصناع اختلفت تخصصاتهم من عمل إلى آخر، وبما أن النقود مصدر لا غنى عنه في توثيق الحدث التاريخي، فإن ذلك من شأنه الكشف عن كثير من الأحداث التاريخية التي عايشتها مدينة تلمسان حاضرة بني زيان، وهي معلومات تكتسي كثيرًا من المصداقية بالمقارنة مع مصادر أخرى لأنه من الصعب أن تتعرض هذه الأخيرة للتزييف والتحوير، وعليه تمثل النقود وعلم النميات (Numismatics) - وهو العلم الذي يختص بدراسة المسكوكات من مختلف جوانبها - رافدا مهما للدراسات التاريخية.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول عنصرين اثنين؛ أولاً: مواكبة النقود الزيانية للفترات التاريخية التي مرت بها تلمسان في الفترة موضوع الدراسة، حيث كانت النقود-في محطات عديدة-شاهدًا على هذه الأحداث. ثانيًا: الجانب الفني لسك النقود والذي يمثل شطرًا كبيرًا من عملية الصنع عبر مراحلها المختلفة، وعلى ضوء ذلك سنطرح عدة تساؤلات وهي كالآتي:

- تعتبر النقود من شارات الملك والسيادة، فيم تمثلت الإجراءات التي اتخذتها السلطة المركزية في تلمسان الزيانية لإرساء قواعد وأسس حرفة السك النقدي؟
- فيم تمثلت الكتابات والنقوش التي حملتها العملة الزيانية؟ وهل كانت هذه الأخيرة تحمل معان أو دلالات معينة؟
- تعتبر دار الضرب الرئيسة بالمدينة حجر الزاوية في سك النقود، كيف كان يتم العمل فيها؟ وما هي التقنيات والأساليب التي استخدمها السكاكون في هذه الدار؟
- كانت السلطة المركزية طرفًا فاعلاً في صناعة النقود، ورغم ذلك استمرت بعض الأطراف الأخرى في سك عملة مزيفة في كثير من المناسبات مما ألحق ضررًا بالحركية الاقتصادية في المدينة داخليًا وخارجيًا، وعلى ضوء ذلك، ما هي الظروف التي شجعت هذه الأطراف على سك عملة مغشوشة؟ وفي المقابل كيف أمكن التصدي لهذا العمل غير المشروع؟

إن موضوع النقود في بلاد الغرب الإسلامي عامة، ومدينة تلمسان على وجه الخصوص، يتطلب من الباحث أن يقف عند كثير من القضايا المتعلقة بتقنيات الصنع المحلية التي كانت متداولة في دور الضرب، ولعل الدراسة الميدانية وتفحص القطع النقدية سيكون مهمًا لرسم صورة مكتملة عنها، وهي الصورة التي سوف لن تكون كذلك إلا إذا تمكن الباحث من فهم مدلول تلك الكتابات التي نقشت عليها، ذلك أنه وفي جميع الأحوال كانت النقود ترمز إلى فترة تاريخية معينة بملابساتها وتطوراتها المختلفة، وعلى هذا الأساس، سيكون المنهج التاريخي هو الأنسب لدراسة موضوع كهذا بالنظر إلى ارتباط النقود بالدول الحاكمة. هذه الأخيرة سعت جاهدة وفي كثير من الأوقات إلى توظيف العملة في الدعاية لها وإبراز خصوصياتها، وفي هذا السياق سنكون أمام مهمة تجميع ما توفر لدينا من مادة خبرية تؤكد ما كنا قد أشرنا إليه سابقا أو تنفيه، وعليه فإن تحليل هذه المعطيات واستقراء تلك العبارات القصيرة التي حملتها النقود سيساعدنا في تركيب كثير من الحلقات المفقودة والتي من الممكن جدًا أن تكون المظان الكلاسيكية قد أغفلتها فيما يتعلق بالوقائع السياسية والاقتصادية لتلمسان الزيانية.

ونحن بصدد إنجاز هذه الدراسة، واجهتنا مشكلة حقيقية في التعرف على اسم السلطان الزياني الذي أمر بضربها، ذلك أن العديد من القطع النقدية التي تعود للفترة الزيانية تخلو من

اسم السلطان باستثناء بعض القطع الأخرى التي نقش فيها من أمر بسكها، وعلى صلة بالموضوع ذاته وجدنا أيضًا أن بعض النقود تحمل عبارة مبهمة لمن أمر من السلاطين بإصدارها وهي " أبو عبد الله محمد" والاسم هذا كان قد تسمى به كثير من سلاطين الدولة الزيانية، مما يطرح مشكلة في تصنيفها حسب جهة الإصدار، وهو الأمر الذي نبه إليه أحد المتخصصين Henri Lavoix عندما ذكر بأن ستة من سلاطين الدولة الزيانية كانوا يحملون اسم "أبو عبد الله"، وفي غياب الأسماء الحقيقية سيكون من الصعب علينا أن نتعرف على من هو الذي أمر بضرب هذه النقود، بالرغم من أن الطراز المكتوب على هذه النقود من المرجح جدا أن يكون قد أمر بضربه إما "أبو عبد الله محمد الثابتي" أو ابنه "أبو عبد الله محمد" الذي خلفه في الحكم[١].

تعتبر النقود من بين الأدوات الرئيسة التي تبرز مظاهر سيادة الدول كما هو معروف، وبالنظر إلى وظيفتها الاقتصادية في تسهيل المعاملات وتنشيط الحركة التجارية فإنها تؤدي كذلك وظيفة سياسية ترتبط بالسيادة والاستقلال، وعلى هذا الأساس كانت الدولة الزيانية أمام تحد كبير وهو ضرورة إعطاء الأهمية البالغة للنقد والعملة بالنظر إلى مجموعة من المعطيات السائدة وقتئذ، منها ما هو داخلي متعلق بتسهيل المعاملات وخدمة مكونات المجتمع، ومنها ما هو خارجي يدخل في نطاق المعاملات التجارية ومحاولة الدولة الزيانية توطيد نفوذها التجاري خاصةً في بلاد السودان ودول حوض المتوسط في الفترة الوسيطة، و لتحقيق هذا الهدف اعتمد الزيانيون على إحدى العائلات الأندلسية التي ارتبط اسمها وذاعت شهرتها في صناعة النقود.

ويجدر بنا -قبل التعرف على جهود أسرة بني الملاح في الإشراف على دار الضرب بمدينة تلمسان-أن نوضح ما المقصود بالسك؟

جاء في معجم لسان العرب أن السكة حديدة قد كتب عليها، ويضرب عليها الدراهم وهي المنقوشة[٢]، ووجدنا في كثير من المصنفات التاريخية أن السكة تعتبر من شارات الملك ومظاهر السيادة للدولة القائمة، ويقول "ابن خلدون (ت. ٨٠٨هـ/١٤٠٦م)" في هذا الخصوص: "اعلم أن للسلطان شارات وأحوالاً تقتضيها الأبهة والبذخ، فيختص بها ويتميز بانتحالها عن الرعية والبطانة، ومن جملة هذه الأمور السكة وهي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد تنقش فيه صور أو كلمات مقلوبة وهي وظيفة ضرورية للملك"[٣]، يعكس هذا القول الأهمية والمكانة التي تبوأتها السكة وما تزال تتبوؤها إلى يومنا هذا، كما أنها بقيت مقترنة بولي أمر المسلمين أو السلطان. وبما أن السكة ترمز في المقام الأول إلى السيادة والاستقلال وتختص بالسلطان أو مَنْ ينوب عنه في الأقاليم التابعة له، وبالنظر إلى وظيفتها الاقتصادية والسياسية فإنها كانت ولا زالت بمثابة وثائق رسمية لأنها تؤرخ للأحداث والتطورات الحاصلة في دولة ما، وتُعَد مصدرًا لا غنى عنه في التأريخ إلى جانب المصادر التقليدية المعروفة، وأهم ما يميزها هو أنه لا يمكن الطعن فيها بسهولة[٤].

تأسيسًا على ما سبق ذكره، أولت الدولة الإسلامية عناية كبيرة لدار الضرب التي كانت مهمتها سك النقود، وعليه أصبحت هذه الدار منذ نشأتها تحت سلطة الدولة وإشرافها المباشر، وشكلت دار الضرب تكوينا معماريًا هامًا كثيرًا ما شغل موضعًا بين تكوينات المدينة المختلفة، حيث كانت تقع بالقرب من مركز المدينة أو بالأحرى في المجال الذي تتقاطع فيه التكوينات السياسية والاقتصادية الحيوية في المدينة الإسلامية على حد تعبير أحد الباحثين[٥].

كان هذا ما تعلق بمفهوم السكة ومكانتها في الدولة الإسلامية، أما بالنسبة للدولة الزيانية -موضوع هذه الدراسة - فإن ما أشرنا إليه سابقًا كان هو المتعارف عليه في مجال السكة وضرب النقود، وسنوضح ذلك فيما توفر لدينا من مادة خبرية تتعلق بالموضوع، وسنبدأ حديثنا بتبيان دور أسرة بني الملاح في صناعة السكة بمدينة تلمسان الزيانية.

أولاً: أسرة بني الملاح وجهودها في حرفة السك النقدي

تأسست الدولة الزيانية حوالي سنة (٦٣٣هـ/ ١٢٣٦م) واتخذت من مدينة تلمسان حاضرة لها، واستطاعت هذه الدولة أن تبسط نفوذها على مجال محدود من بلاد المغرب الأوسط في أغلب فتراتها التاريخية بالنظر إلى مجموعة من الظروف كان أبرزها كثرة الاعتداءات و التحرشات من جيرانها المرينيين في المغرب الأقصى، والحفصيين في المغرب الأدنى، بالإضافة إلى تمردات القبائل المستمرة على السلطة المركزية، ورغم ذلك استطاعت هذه الدولة الصمود إلى غاية منتصف القرن (١٠هـ/١٦م)، تاريخ نهاية حكم بني زيان في تلمسان، هذا بالنسبة للشق السياسي، أما الشق الاقتصادي فهو متعدد الجوانب وسنحاول فيه التطرق إلى العملة الزيانية من خلال جهود أسرة بني الملاح الأندلسية التي استقرت بمدينة في تلمسان.

يرجع الفضل لأسرة بني الملاح في ظهور النقود الزيانية على الشكل والمضمون الذي أخذته هذه النقود على الأقل في المرحلة الأولى من صدر الدولة الزيانية، حيث تمكن بعض الأفراد من هذه الأسرة من الإشراف على دار السكة في تلمسان الزيانية، ذلك أن هذه الأسرة كانت لها تقاليد عريقة في حرفة السك النقدي منذ أن كانت هذه الأخيرة تستوطن مدينة قرطبة الأندلسية، وعندما انتقل أفرادها إلى مدينة تلمسان استعان بهم سلاطين الدولة الزيانية في وظائف مهمة وأعمال مختلفة من بينها صناعة النقود نظرًا لخبرتهم ودرايتهم بأصول هذه الصنعة[٦].

يقول ابن خلدون: نزل أولهم – يقصد بنو الملاح – في تلمسان مع جالية قرطبة فاحترفوا بحرفتهم الأولى – وهي السكة – وزادوا إليها الفلاحة وتحلوا بخدمة عثمان يغمراسن و ابنه[٧]، ويشير ابن خلدون إلى أن هذه الأسرة امتهنت أيضًا أعمالاً مختلفة مثل السكة والفلاحة، كما تقلد بعض أفراد هذه الأسرة أمر الحجابة في البلاط الزياني على عهد السلطان "أبي حمو موسى الأول (٧٠٧-٧١٨هـ/١٣٠٨-١٣١٨م)"[٨]، ويدل هذا على أن هذه الأسرة تنوعت مهامها وأعمالها في الدولة الزيانية وحظيت بالتالي بمكانة مرموقة لدى سلاطين بني زيان، ذلك أن الدولة الزيانية في مرحلتها الأولى – طور النشأة – لم تكن بعد قد وصلت إلى مرحلة التحضر وهو ما يفسر اعتماد بني زيان على أسرة أندلسية عريقة في التمدن والتحضر واعتمادهم عليها في أمور كثيرة خاصة الإشراف على دار الضرب بالمدينة.

اعتمادًا على ما ورد في كتاب "بغية الرواد" وجدنا أن أسرة بني الملاح رافقت الدولة الزيانية منذ تأسيسها سنة (٦٣٣هـ/١٢٣٦م)، حيث ذكر مؤلف هذا الكتاب أن أحد أفراد هذه الأسرة وهو "عبد الرحمن بن محمد ابن الملاح" تولى وظيفة الأشغال في عهد السلطان الزياني "يغمراسن بن زيان (٦٣٣-٦٨١هـ/١٢٣٦-١٢٨٣م)"[٩]، ومن المرجح أن يكون بعض ممن ينتسبون إلى هذا البيت الأندلسي قد تولى مهمة الإشراف على دار السكة في تلمسان ودليلنا في ذلك ما ذكره ابن خلدون في كتابه العبر من أن أفراد هذه الأسرة لما نزلوا تلمسان احترفوا فيها سك النقود وأضافوا إليها أيضًا بعض الحرف الأخرى وهو ما أشرنا إليه سابقًا، وكانت النقود التي أصدرتها دار الضرب بالمدينة تحاكي نقود الدولة الموحدية من حيث الشكل (الدينار شكله دائري، والدرهم شكله مربع) مع اختلاف المضمون، ويُلاحَظُ في هذا الشأن استمرار الدولة الزيانية في التعامل بالنقود الموحدية على الأقل إلى غاية السنوات الأولى من القرن (٨هـ/١٤م)، ولا يقتصر هذا الأمر على الزيانيين فحسب، بل كان معروفًا عند المرينيين والحفصيين كذلك[١٠].

ويذكر أحد الباحثين -في السياق ذاته- أنه بعد التخلص من العملة الموحدية التي كانت سائدة عند تأسيس الدولة الزيانية، ضرب الزيانيون عملة خاصة بهم من معادن الذهب والفضة والنحاس، وكانت الدولة هي من تضرب النقود من خلال إشراف بني الملاح على دار السكة، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الخواص من ضرب نقود خارج هذه الدار، وكثيرًا ما كانت نقود هؤلاء تفتقد للمعايير المرتبطة بالعملة من حيث العيار والوزن، وهو ما أدى إلى انتشار ظاهرة تزييف النقود في تلمسان مما أثر سلبًا على الحركة الاقتصادية داخل المدينة وخارجها وهو الأمر الذي تصدت له السلطة المركزية في أكثر من مناسبة[١١].

يتبين مما سبق ذكره، أن أسرة بني الملاح الأندلسية التي استقرت في مدينة تلمسان لعبت دورًا أساسيًا في سك النقود الزيانية من خلال الإشراف على دار الضرب، وبالنظر إلى خبرة هذه الأسرة في حرفة السك النقدي فقد حظيت بمكانة مرموقة في البلاط الزياني لفترة من الزمن.

ثانيًا: النقود الزيانية من حيث الشكل والمضمون

ذكرنا فيما سبق أن نقود الدولة الزيانية-في مرحلتها الأولى -كانت تشبه نقود دولة الموحدين، وكانت تتمثل أساسا في الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وفي هذا الشأن يعتقد أحد الدارسين أن نقود الزيانيين من حيث الشكل والوزن كانت تتطابق مع ما كان معروفًا لدى الموحدين، حيث احتوت نقود الزيانيين على بعض الكتابات التي تشير إلى اسم السلطان وتاريخ الضرب ومكانه[١٢]. كان النظام النقدي -الذي تتعامل به الدولة الزيانية في بلاد المغرب الوسط-يتشكل أساسًا من معدن الذهب والفضة، فما كان ذهبا يعرف بالدينار، وما كان فضة يعرف بالدرهم[١٣]، وفيما يلي جدول يتضمن بعض الأوصاف الخاصة بالدينار الزياني وأجزاؤه المتداولة[١٤].

الدينار الزياني	
الوزن	الأبعاد
٤,٩٥غ	٣٠ مم
٤,٦٦غ	٣٢ مم
٤,٦٥غ	٣٠ مم
٤,٤٤غ	٢٩ مم

نصف الدينار الزياني	
الوزن	الأبعاد
٢,٣٠غ	٢٢ مم
٢,٢٦غ	٣٢ مم
٢,١٢غ	٢٥ مم

ربع الدينار الزياني	
الوزن	الأبعاد
١,١٥اغ	من ١٧ مم الى ١٥ مم
١,١٤اغ	١٥ مم
١,٠٥اغ	١٤ مم

ثمن الدينار الزياني	
الوزن	الأبعاد
٠,٥٦غ	٨ مم
٠,٥٢غ	٦ مم

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الدينار الزياني كانت تختلف من فترة لأخرى، حيث تراوحت بين ٤,٩٥غ و٤,٤٤غ، ووصلت في فترة السلطان أبي حمو موسى الأول (٧٠٧-٧١٨هـ/١٣٠٧-١٣١٨م) إلى ٦٦,٤غ، ثم تراجعت إلى حوالي ٥,١غ في عهد السلطان أبي عبد الله محمد الثالث (٨٢٧-٨٣١هـ/١٤٢٤-١٤٢٨م)[١٥].

ومن بين اثنين وثلاثين قطعة ذهبية للعملة الزيانية التي عثر عليها، وجدنا أن من بينها ثلاث قطع ذهبية تمثل نصف الدينار، ويتراوح وزنها ما بين ٢,٣٠غ و ٢,٢٢غ وبأبعاد يتراوح سمكها من ٢٢ مم إلى ٢٥ مم، وهناك أيضا تسع قطع نقدية ذهبية تمثل ربع الدينار يتراوح وزنها بين ١,١٥اغ و١,٠٥اغ وبأبعاد من ١٧ مم إلى ١٤ مم، وقطعتان ذهبيتان تمثلان ثمن الدينار وزنها بين ٠,٥٦غ و ٠,٥٢غ وبأبعاد من ٨ مم إلى ٦ مم، وللعلم فإن العدد الإجمالي للقطع النقدية الذهبية للعملة الزيانية بالدينار -التي عُثر عليها- يقدر بحوالي سبعة عشرة قطعة[١٦].

حملت النقود الزيانية -كغيرها من نقود الدول الإسلامية الأخرى- كتابات مختلفة ترتبط في مجملها باسم السلطان ومكان الضرب وبعض الآيات الكريمة وعبارات أخرى قد ترمز إلى الفترات المهمة من عمر الدولة الزيانية، وتحمل النقود التي عُثِرَ عليها هذه البيانات، ففي عهد "يغمراسن بن زيان" أول سلاطين الدولة الزيانية وُجِدَ دينار ذهبي ضرب بمدينة تلمسان، ولم يحمل هذا الدينار تاريخ إصداره ولم يظهر عليه اسم السلطان وكل ما وجد من كتابة على هذه القطعة هو آية قرآنية وشعار الواحد بالله وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، والشكر والمنة لله والحول والقوة بالله هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم[١٧]، وفي هذا الصدد، وعلى صلة بما ورد ذكره في هذا الشأن، وجدنا في دراسة حديثة ملحوظة هامة تفيد بأن المادة الخبرية التي تؤرخ للنقود الزيانية غداة تأسيس الدولة الزيانية تعتبر نادرة جدا ولم يتم العثور لحد الأن على نقود زيانية خالصة، بمعنى توجد عليها كتابات ونقوش تشير بوضوح للسلطان الزياني أو مكان ضربها، وفي المقابل يضيف صاحب هذه الدراسة أن النقود التي ضربت بمدينة تلمسان عند تأسيسها كانت تحمل مظامين ترمز لتبعية الدولة الحفصية، وفي هذا الإطار فقد عثر على ديناران، الأول باسم السلطان الحفصي- أبو زكريا يحي (٦٢٧-٦٤٧هـ/١٢٣٠-١٢٤٩م) والثاني باسم خلفه السلطان أبو عبد لله محمد (٦٤٧-٦٧٥هـ/١٢٤٩-١٢٧٧م) وعليه يخلص الكاتب إلى أن ضرب النقود الزيانية كان في بادئ الأمر يحمل كتابات تشير إلى أسماء سلاطين الدولة الحفصية واستمر هذا الأمر تقريبا إلى غاية نهاية الحصار المريني على تلمسان[١٨].

وهناك دينار يُرَجح أنه يعود لفترة حكم السلطان "أبي حمو موسى الأول" (٧٠٧-٧١٨هـ/١٣٠٨-١٣١٨م) تظهر على أحد وجهيه دائرتان ومربعان، وكتب في محيط دائرته: "ضرب بمدينة تلمسان حرسها الله تعالى وآمنها"، وفي الظهر توجد دائرة كتب فيها "وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم"، أما المربع فقد كتب فيه "بسم الله الرحمن الرحيم صل الله على محمد وآله لا إله إلا الله محمد رسول الله ما أقرب فرج الله"[١٩]، و تشير العبارة الأخيرة " ما أقرب فرج الله " إلى الحصار الذي ضربه المرينيون على مدينة تلمسان أواخر القرن (٧هـ/١٣م) والذي استمر حوالي ثماني سنوات تقريبا[٢٠].

وفي السياق ذاته، وفي فترة حكم السلطان أبو محمد عبد الله الثاني (٩٣٤-٩٤٧هـ/١٥٢٨-١٥٣٥م) تم العثور على نقود تعود إلى هذه الفترة كتب في مركز الوجه منها العبارة التالية: عن أمر عبد الله المتوكل على الله أمير المسلمين عبد الله أيده الله ونصره، وفي الهامش نجد الكتابة التالية: بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد، وفي مركز الظهر كتب بسم الله الرحمن الرحيم عن أمر عبد الله أمير المؤمنين أبي الربيع سليمان أيده الله ونصره، أما الهامش فقد كتب فيه، طبع بمدينة تلمسان حرسها الله، ويلاحظ على هذا الطراز أنه يحمل

أمـر السـلطان العثمـاني سـليمان القـانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) بكتابات مركـز الظهـر، وسـبب ذلـك هـو قيـام خـير الـدين بربروسـا بمسـاندة السـلطان الـزياني أبي محمـد عبـد اللـه في السيطرة على عرش بني زيان نظير إقامة الخطبة وضرب السكة بالسم السلطان العثماني[٢١].

كمـا أصـدرت دار الضـرب في مدينـة تلمسـان نقـودًا فضـية، حيث بلغ وزن درهم الدولة الزيانية ٥,١غ ،ومن أجزائه التي كان يُتَعامل بها في السوق نصف الدرهم والربع والثمن[٢٢]، لكن ما يمكن ملاحظته في هذا الخصوص، هو أن النقود الفضية التي أصدرتها دار الضرب بمدينة تلمسان كانت قليلة، وكل ما وصلنا من نقود فضية تعود للفترة الزيانية تحمل عبارة ما أقرب فرج الله، وكان ضرب هذه النقود على نمط وطراز الدراهم الموحدية، ويتميز الشكل العام له بوجود مربعين متوازيين حول كتابات كـل مـن الوجـه والظهـر، المربـع الخـارجي مـن حبيبـات متماسـة، ونصوص كتاباته جاءت على النحو التالي: لا إله إلا الله الأمر كله لله ما أقرب فرج الله بالنسبة لمركز الوجه، وفي مركز الظهر نجد الكتابة التالية: الله ربنا محمد رسولنا القرآن إمامنا[٢٣].

يظهر مما سبق ذكره، أن نقود الدولة الزيانية -في مختلف فتراتها التاريخية-كانت تحمل كتابات ونقوشا تشير إلى مكان الضرب وبعض الآيات القرآنية، وأحيانا كانت هذه النقود تحمل بعض العبارات التي تدل على حدث تاريخي بارز كما هو الحال بالنسبة للنقود التي صدرت بعد نهاية الحصار المريني على المدينة وهو الأمر الذي يفيد الباحث في التأريخ لهذه الفترة على الأقل بمعرفة حجم المعاناة التي تعرضت لها تلمسان الزيانية في وقت ما من تاريخها.

كانت هذه إذن لمحة موجزة عن تاريخ نقود الدولة الزيانية وبعض الجوانب المرتبطة بها من حيث الشكل والمحتوى والجهة التي كان لها الدور الكبير في الإشراف على سك العملة وهي أسرة بني الملاح الأندلسية في المرحلة الأولى من تأسيس دولة بني زيان، ذلك أن الإشراف على دار السكة بتلمسان الزيانية لم يقتصر على هذه الأسرة على امتداد تاريخ الدولة الزيانية، ويبدو أن مهمة هذه الأخيرة في الإشراف على دار الضرب سينتهي مع منتصـف القـرن (٨هـ/١٤م)، وعليـه أصـبحت دار الضـرب تحـت إشراف جهة أخرى لم تكن بالضرورة أسرة بذاتها كما كان عليه الحال قبل ذلك، لذا من المرجح أن السلطة المركزية قد أسندت مهمة الإشراف على دار السكة إلى شخص له من الخبرة والدراية في صناعة النقود ما يكفي لسير العمل بشكل عادي داخل هذه الدار.

ثالثًا: كيفية العمل وتقنيات الصنع

سنحاول فيما يلي أن نتناول موضوع هذه الدراسة من زاوية أخرى وذلك من خلال التعرف على كيفية العمل وتقنيات الصنع التي كانت معروفة وقتئذ في السك النقدي داخل دار الضرب، ولعل معرفتنا بالجهود التي بذلها الحرفيون والصناع داخل دار السكة تفيدنا في الكشف عن الأدوات والأساليب وسير العمل واختصاصات فريق العمل في تحويل المعادن إلى نقود وهو الأمر الذي سيساعد على تسهيل المعاملات المختلفة على المستوى الداخلي والخارجي، وحتى يستوفي هذا الأمر حقه من الدراسة ارتأينا أن نتطرق لهذا الموضوع من جوانب ترتبط ببعضها البعض وتؤدي في الوقت نفسه الوظيفة الأساسية للنقود، وهي كالآتي:

مقر دار الضرب: أشرنا سابقًا إلى أن هذه الدار كانت تعتبر إحدى التكوينات المعمارية المهمة في المدينة الإسلامية بالنسبة للسلطة الحاكمة لأن ذلك يندرج تحت مسمى السيادة والملك، وعلى هذا الأساس يرى أحد الباحثين أن دار الضرب تكون في العادة قريبة من الفضاءات الحيوية في المدينة ذات الطابع الاقتصادي والسياسي المنتشرة كما هو معروف في مركز المدينة[٢٤].

لم تسعفنا المادة الخبرية المتوفرة لدينا -بخصوص موقع دار الضرب بمدينة تلمسان الزيانية - في التعرف على المكان الذي شغلته هذه الدار أو تحديده، لكن من المرجح أنها كانت قريبة من القصر الملكي و هو المشور الذي كان يقيم فيه سلاطين الدولة الزيانية وهو المكان الأنسب في اعتقادنا لأنه المكان القريب من المجال الذي تنشط فيه التكوينات المعمارية المعروفة في المدينة، وهو المجال الذي يحتضن منشآت كثيرة ومتعددة الوظائف، دينية مثل المساجد والمدارس، واقتصادية مثل سوق المدينة المعروف والتي تعتبر القيصارية أحدي أهم معالمه الحيوية، لذلك ليس من المستغرب أن تكون دار السكة على أهميتها ودورها البارز متواجدة في المجال المذكور.

من جانب آخر، ونحن بصدد تجميع معلوماتنا حول دار الضرب في تلمسان، سنطرح التساؤل التالي: هل كانت دار الضرب بالمدينة من إنشاء الدولة الزيانية؟ أم أن الدار التي كانت تسك النقود في الفترة المدروسة تعود نشأتها إلى الدول التي استقرت في تلمسان قبل مجيء الزيانيين؟

تشير المعلومات المتوفرة لدينا -بخصوص وجود دار لسك العملة في تلمسان- إلى أن سلالة السليمانيين وهم فرع من الأدارسة الذين حكموا المغرب الأقصى وقاعدته مدينة فاس في القرن (٢هـ/٨م) أن هؤلاء – أي الأسرة السليمانية– ضربوا نقودًا بمدينة تلمسان حوالي سنة (٢٨٧هـ/٩٠٠م)، حيث تم العثور على دينار ذهبي يعود إلى هذه الفترة يحمل الكتابة التالية: "لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله على شكل دائري، وفي الوسط كتب لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وفي الوجه الثاني ضرب عليها محمد رسول الله"[٣٥]، وفي الإطار نفسه يرى أحد الدارسين أن مدينة تلمسان كانت تتوفر على دار لسك العملة خلال الفترة التي تمكن فيها المرابطون من فرض سيطرتهم على المدينة[٣٦].

في ظل غياب معلومات محددة عن إنشاء الزيانيين دارًا لسك العملة بالمدينة-فإنه من المحتمل أن تكون دار الضرب التي كانت موجودة من قبل هي من اضطلعت بسك نقود الدولة الزيانية، أي استمرار العمل في دار السك السابقة، إلا أن هذا لا يعني أن السلطة الزيانية تركت هذه الدار على حالها، بل أدخلت عليها بعض التحسينات والتجهيزات بما يتناسب والتطورات الحاصلة في عملية السك النقدي.

تولت دار الضرب بالمدينة سك النقود معتمدة في ذلك على ما توفر لديها من معادن الذهب والفضة والنحاس ومعادن أخرى كانت معروفة لدى السكاكين حيث نجد أن بعضا من هذه المعادن كانت تستعمل في تصفية معدني الذهب و الفضة في المقام الأول، وفي هذا الشأن أخذت السلطة على عاتقها مهمة تمويل دار السكة بالمعادن اللازمة لاستمرار العمل فيها خاصة وأن مدينة تلمسان كانت تربطها علاقات تجارية نشطة مع بلاد السودان تعود إلى فترات سابقة على ظهور الزيانيين، لكن يبدو أن هذه العلاقات التجارية ازدهرت خلال العهد الزياني وعلى إثر ذلك كانت تلمسان تحصل على كمية كبيرة من ذهب السودان وأصبحت تمثل الوسيط التجاري في هذا الخصوص بين بلاد السودان ودول حوض المتوسط الأوربية، مما يعني أنه لم تكن هناك أية مشكلة فيما يخص توفر المادة الأولية لسك النقود بالنسبة للدولة الزيانية في الفترة المدروسة.

لم يقتصر تمويل دار السكة بالمعادن على الدولة فقط كما أوردنا سابقا، بل كان كثير من الأفراد يقصدون هذه الدار وهم محملون بمعدني الذهب و الفضة، لتتولى هذه الأخيرة سك نقودا لهؤلاء مقابل رسم بسيط[٣٧]، وقد استثمرت الدولة مداخيل هذه الدار في القيام بأعمال دار السكة وتوفير متطلباتها، حيث كان على ناظر هذه الدار أن يدفع أجور الحرفيين الذين يشتغلون فيها، وتغطية مصاريف التجهيزات التي تحتاجها عمليات السك، ومن بين الصعوبات التي كانت تواجهها دار السكة في تلمسان انتشار نقود مزيفة كان مصدرها بعض الخواص ممَنْ يشتغلون في الصياغة[٣٨].

رابعًا: زجر الغش في النقود

لقد مثَّل تزييف النقود مشكلة كبيرة بالنسبة للدولة الزيانية بسبب الآثار المترتبة عن هذه المسألة والتي تتلخص في فقدان الثقة في النقد الزياني واضطراب أحوال الأسواق وتراجع الحركة الاقتصادية خصوصًا النشاط التجاري، وعليه سنلاحظ بأن السلطة المركزية اتخذت الإجراءات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة، وسنوضح ذلك لاحقًا، لكن وجب التنبيه إلى أن مسألة تزييف النقود لم تكن مقتصرة على مدينة بعينها أو هي وليدة الفترة المدروسة، بل كانت هذه القضية معروفة من قبل و منتشرة بصورة أوضح في المدن البعيدة عن مركز الحكم كنتيجة منطقية لضعف الرقابة عليها في زمن كثرت فيه الثورات و التمردات على السلطة المركزية خاصة بالنسبة للدولة الزيانية.

كان في طليعة الإجراءات ،التي أقرتها السلطة المركزية بمدينة تلمسان الزيانية، إسناد مهمة الإشراف على دار الضرب بالمدينة إلى أسرة بني الملاح الأندلسية -كما أوضحنا ذلك سابقًا- وكانت هذه الأخيرة على دراية وخبرة كبيرة في هذا المجال ولها من الممارسة في هذه الحرفة ما يجعلها بمنأى عن أية أعمال مشبوهة يمكن أن تقوم بها في دار السكة، ورغم أن هذا الإجراء يبدو منطقيا وضروريا لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسك الدولة نقودا مزيفة، لكننا نجد مادة خبرية - في مصدر قريب جدًا من الأحداث التي كانت تتفاعل في المدينة والتي تتعلق بموضوع السك- تشير إلى أن السلطان الزياني كان يسك نقودا من الذهب الرديء، كالدنانير التي تسمى في إيطاليا بسلاتشي (أي الخفيفة) غير أن القطعة الواحدة منها تساوي دينارًا وربعًا إيطاليا لكونها كبيرة جدًا، ويسك أيضًا نقودًا فضية غير خالصة، وأخرى نحاسية متفاوتة القيمة والنوع[٣٩].

يتبين إذن من الإفادة المصدرية التي ذكرها الوزان (توفي بعد ٩٥٧هـ/١٥٥٠م)، أن دار السكة في تلمسان - في فترة السلطان المذكور- أصدرت نقودا من الذهب والفضة والنحاس كانت تفتقد إلى الشروط التقنية وهي العيار والوزن والجودة، لكن يجب التنويه إلى أن هذه النقود كانت محدودة بالطبع لأن ذلك من شأنه أن يحدث ضررا بالغا بالحياة الاقتصادية في تلمسان وبعلاقاتها التجارية مع الدول الأوربية، ولعل من بين

الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع هو سيطرة عناصر يهودية على العمل داخل دار السكة بالمدينة بعد أن ابتعد بنو الملاح عن حرفة السك النقدي خلال هذه الحقبة من عمر الدولة الزيانية، واليهود كما هو معروف - في كثير من بلاد المغرب الإسلامي -كانوا مشهورين في تزييف النقود كلما وجدوا الفرصة سانحة لذلك[٣٠].

ومن بين الأسباب الأخرى التي ساهمت في شيوع ظاهرة تزييف النقود؛ وجود دور ضرب خاصة بالأفراد كانت متواجدة على نطاق ضيق بالمدينة وتمارس هذا العمل في سرية تامة بعيدا عن رقابة الدولة، وكانت تسك نقودا للأفراد الذين يدفعون لها في المقابل معدني الذهب والفضة[٣١]، وهو الأمر الذي لم يغفل عنه مصدر معاصر وهو "الحكيم المديوني"، بحيث تطرق هذا المؤلف إلى هذه المسألة عندما طلب من ناظر دار السكة أن يجتهد في البحث عن الصناع الذين يحترفون الصيرفة- وكان معظمهم من اليهود- ذلك أن هؤلاء كانوا يقومون بسك نقودًا لمن يطلبها من عامة الناس، وعلى هذا الأساس أوصى المديوني في كتابه "الدوحة المشتبكة" بأن يضطلع الناظر بمسؤولية التدقيق والتمحيص في النقود التي يسكها هؤلاء ليتأكد من مطابقتها لتلك التي تصدرها دار الضرب الرئيسة في المدينة، وفي الإطار نفسه كان من مهام الناظر أن يبحث عن الصاغة ممَنْ يشتغلون في صناعة الحلي والمجوهرات لأن الكثير منهم كانوا يسكون عملة مزيفة داخل بيوتهم[٣٢].

تأسيسًا على ما سبق ذكره، يتبين أن العناصر اليهودية بمدينة تلمسان كانت الجهة الرئيسة المسؤولة عن شيوع النقود المزيفة نظرًا لخبرتهم ودرايتهم الكبيرة في الأنشطة الحرفية المرتبطة بتحويل المعادن خاصة الذهب والفضة، خاصة إذا علمنا أن هؤلاء كانوا يتمتعون بنوع من الاستقلال أو بهامش من الحركة بعيدا نوعا ما عن رقابة السلطة المركزية بالمدينة.

ومن بين الأسباب الأخرى التي كانت وراء تزييف النقود كذلك، اضطراب الأحوال السياسية في تلمسان وكثرة القلاقل والفتن وتعرض المدينة لبعض الحملات العسكرية من جيرانها، بالإضافة إلى تراجع الحركة الاقتصادية نتيجة ظروف داخلية وخارجية مثل الجفاف والأوبئة (مرض الطاعون)، وتسببت هذه المشاكل مجتمعة في إضعاف قبضة الدولة ورقابتها على الصناع الذين يحترفون الصياغة وهو الأمر الذي سيكون عاملا مشجعا على رواج العملة المزيفة[٣٣].

لم تقف الدولة لوحدها في مواجهة مشكل تزييف النقود، بل انبرى كثير من فقهاء تلمسان في التصدي لهذه الظاهرة و التنبيه لخطورتها في الوقت نفسه، حيث يقول "الفقيه العقباني (ت. ٨١١هـ/١٤٠٨م)" ما نصه: وأقول أن فساد سكة المسلمين وغش دراهمهم قد عم وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها ولم يقع لمادة ذلك حسم ولا إزالة حتى كادت رؤوس أموال الناس تنقرض من أيديهم بغلاء الأسعار في كل شيء[٣٤]، وعلى منواله ذكر "الفقيه الونشريسي (ت ٩١٤هـ/١٥٠٨م)" أن من يضرب دراهم ودنانير مزورة كان جزاؤه أن يخلد في السجن حتى يموت في نظر فقهاء المسلمين[٣٥].

بما أن تزييف النقود كان يُشَكِّل عبئا على الدولة ويطرح مشاكل عديدة تتقاطع فيها مصالح المنتجين مع المستهلكين، كان على الجهات الرسمية ألا تغفل عن نشاط أولئك الصناع ممن يحترفون الصياغة وذلك حماية للصالح العام وبالتالي الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي في وقت لم يكن بالسهل على السلطة أن تراقب بشكل دقيق وفعال كل ما له صلة بالتزوير وما شابه ذلك. رغم تصدي الدولة -ممثلة في شخصية المحتسب والناظر-لظاهرة الغش في النقود إلا أنها كانت تعود للظهور من فترة لأخرى بسبب قلة الاستقرار السياسي الذي طبع دول الغرب الإسلامي في العصر الوسيط خاصة مدينة تلمسان.

خامسًا: مراحل حرفة السك النقدي

لا يمكن الإلمام بموضوع النقود الزيانية بمختلف جوانبه إلا بدراسة تستوفي جوانبه الفنية، أي ذلك الجانب الذي يسلط الضوء على مراحل حرفة السك النقدي، وهو جانب على درجة كبيرة من الأهمية لأنه يعطينا صورة واضحة ومفصلة عن خطوات هذه الحرفة والأساليب التي اتبعها الحرفيون والصناع في دار الضرب، إذ كانت الحرفة تختلف عن كثير من الحرف المعروفة في المدينة الإسلامية، لأنها تطلبت خبرة ودراية كبيرة بالمعادن وتحويلها خاصة بالنسبة للمشرفين على دار الضرب، وبما أنها ارتبطت بمظاهر سيادة السلطان أو الخليفة، فقد أُشْتُرِطَ في من يحترفها السرية فيما يخص تقنيات الصنع، وعلى هذا الأساس سنتطرق في ما يلي إلى الجانب التطبيقي لحرفة السك النقدي من خلال سير العمل داخل دار الضرب.

١/٥-سير العمل داخل دار الضرب

أولا-فريق العمل داخل دار الضرب: كانت هذه الدار تعمل تحت تأطير عدد لا بأس به من الحرفيين والصناع على اختلاف

تخصصاتهم ومهامهم، وكان لكل منهم وظيفة محددة يقوم بها، ونجد على رأس هؤلاء:

الناظر: يعتبر ناظر دار السكة المشرف الأول على جميع المراحل التي تمر بها عملية سك النقود، وكل من يعمل في هذه الدار يقع تحت سلطته المباشرة، ومن الطبيعي أن يكون الناظر معينا من قبل السلطان الزياني للاعتبارات التي ذكرناها سابقًا – السكة من شارات الملك – ومن بين الشروط التي كان يجب على الناظر أن يستوفيها؛ الأمانة، والخبرة والدراية بصناعة النقود والقدرة على التمييز بين النقود الحقيقية والمغشوشة، والعلم بأوصاف المعادن وكل الأمور المتعلقة بذلك، وأن يكون خبيرًا بأنواع خطوط الطوابع وأشكال الفتح، بالإضافة إلى النزاهة والديانة[٣٦]. وحتى يتمكن الناظر من أداء مهامه على أحسن صورة كان عليه أن يشرف شخصيًا على مراحل سك النقود من أولها إلى أخرها من سبك وتخليص للمعدن، ثم عمليات المد والقطع والنقش على النقود، ويحرص في الوقت نفسه على مراقبة عمل السكاكين الذين يضيفون بعض المعادن والمواد الأخرى للذهب والفضة لتخليصهما من الشوائب وضمان تنقيتهما بشكل كامل.

ومن المهام التي أنيطت بالناظر كذلك، البحث عن من يشتغل من الحرفيين في الصيرفة، لأن هؤلاء كانوا يقومون بسك نقود لمن يطلبها من عامة سكان المدينة، وكان عليه، في هذا الصدد، التدقيق في تلك النقود للتأكد من مطابقتها شكلاً ومضمونًا لتلك التي تصدرها دار الضرب الرئيسة تلمسان[٣٧]، وفي السياق ذاته كان على الناظر أن يتجول أحيانًا في دروب وأزقة المدينة مقتفيًا الحرفيين - الذين يمارسون الصياغة و يصنعون الحلي والمجوهرات- حيث كان هؤلاء يصنعون نقودًا مغشوشة في كثير من الأحيان ، فكان من واجب الناظر أن يمنعهم من ذلك[٣٨]. وفي السياق ذاته، وبعد أن يقوم السباك بتحويل سبائك الذهب والفضة إلى قطع نقدية مراعيًا في ذلك جملة من المعايير المتعلقة بالشكل والعيار، بعد ذلك يسلمها للناظر ليجربها بميزانه، فإذا أخذها منه فليتحر التحقيق المعتدل فيها بما أمكن من الوجوه، فإذا وجدها تفتقد لبعض المواصفات المطلوبة كان يعيدها للسباك ليقوم هذا الأخير بإعدادها بشكل جيد[٣٩].

الشاهدان: كان وجود الشاهدين بدار الضرب ضروريًا، وأوكِل إليهما توثيق كل ما يَرِدُ دار الضرب من معادن مختلفة وما يتم سكه من نقود داخلها، وبالتالي حفظ حقوق كل الأطراف حتى لا يقع أي خلاف بين الدافع والصانع كما ذكر صاحب كتاب "الدوحة المشتبكة"[٤٠]، ويجب أن يكون بيد كل واحد منهما مفتاح جولق الأزواج (الجولق هو الصندوق، والأزواج هي الأصول التي كانوا يطبعون السكة بها) التي يطبع فيها لثقافها –أي اختبارها– وكان عليهما أيضًا مراقبة عمل السكاكين بحيث لا يطبع هؤلاء دينارا أو درهما إلا بمعاينتهما[٤١].

الكُتَّاب: يستعين الشاهدان في دار الضرب بكتاب يضبطون الأعمال المنجزة ويحررونها بدقة بالنظر إلى الحركة الكبيرة التي تشهدها دار السكة فيما يخص المعادن المختلفة التي يتم جلبها والنقود التي تسك بشكل مستمر كذلك، الأمر الذي يستدعي وجود طائفة من الكتاب يسهرون على تحرير كل ذلك في دفاتر، يتم فيها تقييد أوزان النقود وطبيعتها وثمن الأجرة والتاريخ وأسماء أصحابها[٤٢].

نخلص في الأخير إلى أن الناظر والشاهدين والكُتَّاب كانوا يشكلون في الأساس الجهاز الإداري العامل بدار الضرب، ويتبقى لنا أن نتعرف على الحرفيين الذين يصنعون النقود وهم السكاكون الذين صنفهم "الحكيم المديوني" إلى ثلاث أصناف: المعلمون والعمالون والمتعلمون. يشرف الصنف الأول-وهم المعلمون-على عملية سك النقود من خلال تأطير العمل داخل دار الضرب وهم فقط من لديهم خبرة ودراية كافية بسير العمل ومراحله، ولم يشركوا معهم أحدًا في صنعتهم هذه، بمعنى أنهم كانوا يحتكرون طرق وتقنيات صنع النقود[٤٣]. أما الصنف الثاني، وهم العمالون، فكانوا يقومون بعمليات السبك والتخليص والمد والقطع والنقش، وهي مجمل الأعمال المرتبطة بحرفة السك النقدي، وهي المراحل التي كانت على إثرها تأخذ النقود شكلها النهائي، أما المتعلمون فكانوا مكلفين بأعمال بسيطة داخل دار الضرب لم تتجاوز إيقاد النار مثلاً وتنظيف الأفران وغيرها من النشاطات الثانوية[٤٤].

كان هؤلاء إذن العناصر الفاعلين في الحركة التي شهدتها دار السكة في مدينة تلمسان الزيانية وغيرها من دور الضرب في الغرب الإسلامي وقتئذ، وفي هذا السياق وحتى نستوفي الموضوع حقه من الدراسة، لا بد من الإشارة إلى المواد والأدوات التي كانت متداولة في دار السكة، وتأتي المعادن في مقدمة المواد التي تطلبتها صناعة السكة في تلمسان، مثل الذهب والفضة والنحاس، وكان هذا الأخير يضاف إلى أحد المعدنين السابقين عند السبك بأقدار معلومة، أو يستعمل مع الرصاص لتخليص الذهب والفضة من الشوائب المختلفة، بالإضافة إلى الكبريت والذي يبدو أنه استعمل في عمليات

التنظيف والغسل، والملح أيضًا ومسحوق الآجر والحطب والفحم لإيقاد النار[٤٥].

أما بالنسبة للأدوات، فنجد الأفران التي استعملت لتخليص معدني الذهب والفضة من الشوائب، والأواني مثل البوط المستعمل في إذابة المعدن، والمراط الذي يفرغ فيه المعدن المذاب، والكوجل لتذويب المعدن، والقدور وأدوت أخرى أهمها المطرقة والسندان والمهراس والغربال والأقلام والميزان والصنج[٤٦]، وفي هذا الصدد، فإن الحكيم المديوني صاحب كتاب الدوحة المشتبكة والذي يعد مصدرا لا غنى عنه في الإلمام بمتطلبات حرفة السك النقدي قد فصل كثيرا في المواد والأدوات المستعملة من طرف السكاكين في دار الضرب، وهذه الأخيرة -المواد والأدوات - كان أحد الباحثين قد صنفها في جدول لمن يريد التدقيق في المصطلحات الخاصة المتداولة في دور الضرب المغربية والأندلسية في الفترة الوسيطة[٤٧].

٢/٥-صناعة النقود من قبل السكاكين

بعد دراسة الجهاز الذي كان يسير العمل داخل دار الضرب، بقي لنا أن نتعرف على الكيفية التي تتم من خلالها صناعة النقود من قبل السكاكين، حيث كان العمل يُنْجَزُ وفق الخطوات التالية:

السبك والتخليص: تعد هذه الخطوة تعد أول عمل يشرع فيه السكاكون داخل ،وعليها يتوقف كل العمل فيما بعد، والمقصود بالسبك -كما جاء في معاجم اللغة العربية - إذابة المعدن، فيقال: سبك الذهب والفضة ونحوه من الذائب يسبكه، ويسبكه سبكا وسبكه بمعنى ذوبه وأفرغه في قالب، والسبيكة هي القطعة المذابة منه والجمع سبائك[٤٨]، وبعد أن تتم عملية السبك، يشرع السكاكون بعدها مباشرة في تخليص معدني الذهب والفضة من الشوائب عن طريق النار[٤٩]، وكان السكاكون داخل دار الضرب يستعملون مادة الشب لغسل الذهب والفضة وذلك بغرض إزالة السواد عنهما[٥٠]، ولا بد من الإشارة إلى بعض التدابير العملية التي يلجأ إليها الحرفيون أثناء هذه العملية، مثل غسل الذهب من الفضة والنحاس باستعمال الرصاص أو الكبريت، فيحترق النحاس ويبقى الذهب خالصًا، كما استعملت الأحجار والأمزاج كذلك في غسل الذهب من الفضة ، حيث يضيف السكاكون النحاس إلى الذهب المخلوط بالفضة لفصل الفضة عن الذهب، ثم يسبك الكل ويطعم بالكبريت الأصفر، فيتم تخليص الذهب من الفضة بشكل كامل وهو الأمر الذي بينه الحكيم المديوني في مصدره بالتفصيل[٥١].

اتبع السكاكون -بدار الضرب -طرائق متعددة وتقنيات مختلفة في عملية سبك المعدن وتخليصه من الشوائب التي علقت به، ليصبح بالتالي جاهزا لتحويله إلى نقود خالصة، وفي هذا الصدد ينبه المصدر السابق إلى أن المشتغل بعملية السبك والتخليص يجب أن تتوفر فيه المهارة والحذق والمعرفة الكاملة بالمعادن، وأن تكون لديه تجربة كافيه في هذه الصنعة، ويشدد المصدر المذكور أيضا على أن من يشتغل في سبك المعدن وتخليصه لا بد أن يكون حريصًا جدًا ويقظًا وهو يمارس عمله هذا لأن الخطأ غير مسموح به بتاتا في هذه المرحلة[٥٢].

المد والقطع: يقصد بالمد تحويل السبائك إلى صفائح مستوية مضبوطة الأبعاد، أما القطع فيتم عن طريقة تحويل الصفائح المعدنية الممدة إلى قطع مدورة بالنسبة للدينار ومربعة بالنسبة للدرهم، ويستعين السكاكون في هذه العملية بالنار والمطرقة، وبعد ذلك يشرع الصناع في قطع السبائك إلى وحدات ذات أشكال محددة لتوضع في صندوق ثم يتم رشها بمادة الشب حتى يساعد ذلك على اعتدالها، ثم يقوم الناظر لاحقا بوزنها ويتحقق من اعتدال أطرافها، وإذا ظهر له أن بعض الوحدات النقدية لا تستوفي شروط ومعايير الوزن والاعتدال يقوم بإرجاعها ليتم إعدادها بالشكل المطلوب[٥٣].

النقش والطبع: يقصد بالنقش على النقود تلك الخطوط التي يرسمها الفتاح على الطوابع التي تضرب بها النقود[٥٤]، ويعتبر وجود مهما وأساسيًا داخل دار الضرب، وتشترط فيه النزاهة في العمل لضمان جودة العمل وإتقانه، وكان على الفتاح أن يكون بارع الخط لأن طوابع الدينار والدرهم تعتبر من شارات الملك والسيادة الخاصة بولي الأمر، والفتاح هو الحرفي الذي يضع الرسم الذي تسك عليه العملة ويكتب نصها[٥٥]، أما الطبع فهو ضرب الطابع على وجهي كل قطعة نقدية[٥٦]، وكان نقش الكلمات ورسم الخطوط على الطابع يتم بطريقة مقلوبة فتخرج رسوم تلك النقوش ظاهرة مستقيمة على النقود[٥٧].

لقد كانت هذه إذن خطوات حرفة السك النقدي خلال الفترة الوسيطة وقد ذكر أحد الباحثين بأن صناعة النقود في دار الضرب بالعدوة المغربية والأندلسية كان لا يتم إلا بتحضير قوالب السك التي تضرب بها السكة أولا ثم تحضير خامة السكة أي السبيكة التي تختم بها القوالب، وفي هذا الإطار فإن قوالب الضرب كانت تُعَدّ سلفًا بحيث يتم حفر عليها تلك النقوش والكتابات المختلفة التي نراها على القطع النقدية، وكانت دار الضرب بالمدينة تحتفظ بهذه القوالب، ويبدو أن العمل بهذه الأخيرة لم يكن هو الغالب في صناعة النقود ذلك

أن القوالب كانت معرضة للتلف نتيجة أعمال الضرب المستمرة مما يؤدي إلى عدم ظهور تلك الكتابات بشكل صحيح وواضح[٥٨]، وكان السباكون يستعملون المطرقة والسندان باعتبارهما الوسيلة الوحيدة لترقيق الصفائح الذهبية إلى سمك معين، لكن الطريقة هذه لن يكن مرغوبًا فيها لأنها مكلفة[٥٩].

وعليه، وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى سك قطع نقدية كثيرة وفي وقت وجيز لجأ السكاكون بدار الضرب إلى طريقة أخرى وهي القوالب المصبوبة[٦٠]، ويظهر أن هذه الطريقة كانت عملية واقتصادية في الوقت نفسه وتستجيب للطلب المتزايد على النقود من جهة، ومن جهة ثانية كانت هذه الطريقة تنتج قطعا نقدية مضبوطة بشكل صحيح، يظهر ذلك من خلال التماثل الواضح في السمك والشكل والوزن بين القطع المصبوبة والتقابل الواضح بين مركز كل من الوجه والظهر في القطعة الواحدة[٦١]، أما خامات السكة فقد فصل فيها الحكيم المديوني في مصدره بكثير من التفصيل عندما تطرق إلى الكيفية التي كان بموجبها يتم تخليص الذهب والفضة من الشوائب المختلفة لتضرب منه نقودا ذهبية وفضية ونحاسية[٦٢].

تضمنت النقوش والخطوط التي حَفلت بها النقود الزيانية عبارات موجزة كأن تحتوي مثلاً على كآيات قرآنية ولفظ الجلالة مع التمجيد واسم النبي الكريم محمد (ﷺ)، كما كُتِب على هذه النقود جهة ومكان الضرب وهي مدينة تلمسان المحروسة، ونجد فيها أحيانا إشارة إلى السلطان الزياني الذي أمر بضربها[٦٣]، وكنا قد تطرقنا إلى هذه المعلومة سابقا.

خَاتِمَةٌ

كانت هذه إذن لمحة موجزة عن صناعة النقود بمدينة تلمسان الزيانية (٧-١٠هـ/١٣-١٦م) حاولنا فيها، قدر الإمكان، الإحاطة بجوانب الموضوع المختلفة، بدءًا بالجانب التاريخي الذي أشرنا فيه إلى مميزات النقود الزيانية ومواصفاتها من حيث العيار والوزن ودور أسرة بني الملاح الأندلسية في الإشراف على دار الضرب بالمدينة في مرحلة معينة من تاريخ الزيانيين، بعد ذلك سلطنا الضوء على دار السكة وسير العمل فيها محاولين قدر الإمكان التعرف على مهام كل طرف فيها، بالإضافة إلى الأساليب والتقنيات المعتمدة في مراحل السك النقدي وهو الجانب الفني من هذه الدراسة.

يتبين -مما سبق ذكره -أن نقود الدولة الزيانية كانت تحاكي إلى حد ما -في شكلها ومضمونها - نقود المرينيين في المغرب الأقصى والحفصيين في المغرب الأدنى، وبأن التعامل بنقود دولة الموحدين استمر لفترة محدودة من عمر الدولة الزيانية قبل أن تتمكن هذه الأخيرة من ضرب عملة خاصة بها وفق المعايير والأوزان التي كانت معروفة في المدن الإسلامية، وقد ساعدها في ذلك الخبرة والدراية الكبيرة التي كانت تمتلكها أسرة بني الملاح الأندلسية وهي التقاليد والأسس التي شكلت قاعدة لحرفيي السك النقدي في مرحلة ما بعد هذه الأسرة.

كان العمل بدار السكة في تلمسان نشطًا ومهمًا بالنظر إلى الحضور الزياني القوي في بلاد السودان الغربي، حيث ربطت الإمارة الزيانية علاقات تجارية متينة ببلاد السودان منذ زمن بعيد ، وازدادت هذه العلاقة تجذرا خلال الفترة المدروسة، واستطاعت تلمسان الزيانية أن تحتكر تجارة الذهب مع السودان في فترات تاريخية معينة خاصة بعد منتصف القرن (٨هـ/١٤م) وذلك بعد دخول المرينيين في أزمة سياسية خانقة والمرينيين كما هو معروف كانوا من أقوى المنافسين للزيانيين في تجارة الذهب مع بلاد السودان، وهو الأمر الذي سيفتح المجال لتوغل الزيانيين أكثر فأكثر في المنطقة التي كانت تضمن حاجيات بلاد المغرب من معدن الذهب، وعليه أصبحت تلمسان الزيانية تمثل الوسيط التجاري بين بلاد السودان والممالك الأوربية في حوض المتوسط خلال هذه الحقبة التاريخية، ذلك أن مادة الذهب كانت من بين المواد التي يكثر عليها الطلب في أوربا وهو ما سينعكس إيجابيا على الدولة الزيانية.

لا تتوفر لدينا مادة خبرية ثرية بخصوص المكانة التي اكتسبتها النقود الزيانية في التعاملات المالية مع شركاءها التجاريين باستثناء ما أشار إليه بع الباحثين من أن العملة الزيانية كانت قوية إلى درجة أن بعض المتعاملين التجاريين الأوربيين كانوا يفضلون قبض ما يبيعونه بالعملة الزيانية[٦٤]، وهو الأمر الذي يعني أن نقود الزيانيين كانت لها مكانة ومصداقية لدى الأجانب كما كان الحال مع نقود المرابطين من قبل[٦٥].

وفي السياق ذاته، هناك من الباحثين من ذكر بأن الدنانير الزيانية مثلها مثل دنانير المرينيين والحفصين لعبت دورًا مهمًا ومحوريًا في حوض البحر المتوسط طيلة الفترة الممتدة من القرن (٧هـ/١٣م) إلى القرن (٩هـ/١٥م)، وعند عقد مقارنة بين الوضعية النقدية في بلدان المغرب الإسلامي ونظيرتها الدول

الأوربية خلال الفترة نفسها، يتبين أن الأفضلية والتفوق كان يميل لصالح دول المغرب الإسلامي، ذلك أن هذه الأخيرة كانت تعتمد في سك عملتها على الذهب والفضة، بحيث كان الدينار الزياني من الذهب يقدر عياره ب ٤,٥غ من الذهب، والدرهم الزياني كان عياره ٥,١غ من الفضة[٦٦].

وفي المقابل، كانت الدول الأوربية، وإلى غاية سنة ١٣٠٠م ما زالت لم تضرب عملة ذهبية في معاملاتها التجارية، وفي الوقت الذي تمكنت فيه إمارة مايوركا من سك عملة ذهبية في حدود سنة (٧٠٩هـ/ ١٣١٠م)، أما بالنسبة لإمارة أراغون الإسبانية فقد ضلت تتعامل بالنقود الذهبية الإسلامية خلال الفترة ذاتها، ولعل هذا المر يبين بوضوح مدى تأثير النقود الزيانية وغيرها من نقود دول المغرب الإسلامي في حوض المتوسط في مختلف المعاملات التجارية، وعليه فقد كان الدينار الذهبي الزياني في حدود سنة (٦٨٤هـ/ ١٢٨٦م) يعادل حوالي ثمانية) أي ثمانين درهما فضيا من نقود إمارة Besantsبيسيطا (أراغون[67].

بقدر ما كانت النقود الزيانية تعبر عن مظاهر السيادة والاستقلال، كانت على الجانب الآخر تؤدي وظيفة اقتصادية باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه جميع المعاملات ذات الطابع التجاري، وقياسًا على ذلك انتظمت كطرف فاعل في المجال الاقتصادي داخل المدينة الإسلامية وأصبحت أداة ووسيلة لتقييم الحركية الاقتصادية في تلمسان الزيانية.

الهَوامِشُ:

(1) Henri Lavoix, Catalogue Des Monnaies Musulmanes de la Bibliothèque nationales (Espagne et Afrique), Imprimerie Nationale- Paris, 1891, p 464.

(٢) ابن منظور(ت.٧١١هـ/١٣١١م) **لسان العرب**، طبعة جديدة مصححة وملونة، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان ١٩٩٩، ج٦، ص ٣١٠.

(٣) ابن خلدون (ت. ٨٠٨هـ/١٤٠٦م) **المقدمة**، حققها وقدم لها وعلق عليها عبد السلام الشدادي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب ٢٠٠٥،ج٥، ص ٣٦، ٤١.

(٤) صالح بن قربة، "**المسكوكات الفاطمية في حضارة المغرب الإسلامي**"، مجلة الثقافة، السنة الثانية والعشرون، العدد ١١٤، وزارة الاتصال والثقافة، الجزائر ١٩٩٧، ص٥٧.

(٥) محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٢٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٨، ص٢٧٩- ٢٨٠.

(٦) ابن خلدون (ت. ٨٠٨هـ/١٤٠٦م) **تاريخ ابن خلدون المسمى" ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"** ضبط ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحاذة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت- لبنان ٢٠٠٠، ج٧، ص١٤٠- ١٤١.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٠- ١٤١.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٤٠ – ١٤١ .

(٩) يحي ابن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، تقديم وتحقيق وتعليق: عبد الحميد حاجيات، وزارة الثقافة- الجزائر ٢٠٠٧، ص ٢٠٥

(١٠) مسعود كربوع، **نوازل النقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي**- جمعًا ودراسة وتحليلاً- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ٩٣.

(١١) خالد بلعربي، **ورقات زيانية، دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأوسط في العهد الزياني**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، ص٦٣.

(12) Atallah Dhina,Les Etats de l'occident Musulman aux XII ,XIV,et XV Siècles, Institutions- Gouvernementales et Administratives, office des publications Universitaires, Alger 1984, pp 206- 207.

(١٣) خالد بلعربي، **التعامل النقدي والأوزان والمكاييل**، ضمن كتاب "**النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين ١٦٠-٩٦٢هـ/٧٧٧-١٥٥٤م**، إشراف فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر ٢٠١٤، ص ١٥٢.

(14) Atallah Dhina, op cit, p 214.

(١٥) خالد بلعربي، **التعامل النقدي**، ص ١٥٢.

(16) Atallah Dhina, op cit, p 214.

(١٧) محمد باقر الحسيني، "**تحقيقات واستدراكات وإضافات على ما ورد في معجم الأنساب لزامباور على ضوء نقود المغرب والأندلس ما بين القرنين ٤- ١٠هـ/ ١٠-١٦م**"، مجلة المؤرخ العربي، السنة السادسة عشرة، العددان ٤١ – ٤٢، ، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، العراق ١٩٩٠، ص ٢٢١. لم يعط

الكاتب الدليل الذي استند عليه في القول بأن هذا الدينار يعود إلى فترة السلطان يغمراسن بن زيان.

(18) Mohamed El Hadri, Monnaies mérinides et zayyanides au cabinet des Monnaies, Médailles et Antiques de la BNF. [supplément In : Revue numismatique, 6(e) serie- tome 165, année 2009, pp 394- 395.

(19) Atallah Dhina,op cit, pp 222-223.

(٢٠) حاصر السلطان المريني أبو يوسف يعقوب (٦٥٦-٦٨٥هـ/١٢٥٨-١٢٨٦م) مدينة تلمسان لثماني سنوات وثلاثة أشهر، وكان حصارًا قاسيًا على المدينة وأهلها نالهم فيها من الجهد ما لم ينله أمة من الأمم، واضطروا إلى أكل الجيف والقطوط والفئران حتى أنهم زعموا أنهم أكلوا فيها أشلاء الموتى من الناس وخربوا السقف للوقود وغلت أسعار الأقوات والحبوب وسائر المرافق بما تجاوز حدود العوائد، وبعد مقتل السلطان المريني المذكور كتب بنو زيان في سكتهم ما أقرب فرج الله. انظر: ابن خلدون، **العبر**، ج٧، ص ١٢٨-١٢٩.

(٢١) رأفت محمد النبراوي، **النقود الإسلامية**، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة – مصر ٢٠٠٠، ص ٣٢٣- ٣٢٤.

(٢٢) خالد بلعربي، **التعامل النقدي**، ص١٥٥.

(٢٣) رأفت محمد النبراوي، المرجع السابق، ص٣٢٧.

(٢٤) محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص٢٧٩- ٢٨٠.

(٢٥) خالد بلعربي، **التعامل النقدي**، ص ١٣٦.

(٢٦) حسن حافظي علوي، "**جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود**"، مجلة المناهل، السنة الثانية والعشرو، العدد ٥٦، سبتمبر ١٩٩٧، كتابة الدولة المكلفة بالثقافة-المملكة المغربية، ص٣٦٦- ٣٦٧.

(٢٧) سيدة إسماعيل كاشف، "**دراسات في النقود الإسلامية**"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٢، ١٩٦٤-١٩٦٥، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مصر، ص١٠١.

(٢٨) عبد اللطيف الخلابي، **الحرف والصنائع وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس خلال العصر المريني والوطاسي (٦٦٩-٩٦٠/١٢٧٠-١٥٥٠م)**، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر ٢٠١١، ص ٥٩.

(٢٩) الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمه عن الفرنسية: محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان ١٩٨٣، ج٢، ص٢٣.

(٣٠) نصيرة عزرودي، "**الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة**"، مجلة المواقف، العدد٦، ديسمبر ٢٠١١، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة معسكر-الجزائر ٢٠١١، ص٣٢٢.

(31) Atallah Dhina, op cit, p 205.

(٣٢) الحكيم المديوني، **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، تحقيق: حسين مؤنس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد ٦، العدد ١-٢، مدريد- إسبانيا ١٩٥٨، ص ١١٦.

(٣٣) مسعود كربوع، المرجع السابق، ص١٠٠-١٠١.

(٣٤) العقباني، **تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر**، تحقيق: علي الشنوفي، Extrait du Bulletin d'Etudes Orientales de L'institut Français de Damas Tome XIX, 1967 ص.١٠٥

(٣٥) الونشريسي، **المعيار**، ج٢، ص ٤١٤.

(٣٦) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص ١١٢.

(٣٧) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٣٨) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٣٩) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص ١٣٤-١٣٥.

(٤٠) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص ١١٣- ١١٤.

(٤١) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص ١١٣- ١١٤.

(٤٢) عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص ٦٦.

(٤٣) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص١١٧.

(٤٤) عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص٦٨.

(٤٥) عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص ٦٩.

(٤٦) عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص٦٩- ٧٠.

(٤٧) الموساوي العجلاوي، "**مصطلحات السكة والصياغة وتطور الدلالة**"، مجلة اللسان العربي، العدد٤٦، ديسمبر ١٩٩٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط – المملكة المغربية، ص١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤.

(٤٨) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٦، ص ١٦٢.

(٤٩) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص٩٣.

(٥٠) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص٩٤.

(٥١) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص٩٥.

(٥٢) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص٩٦.

(٥٣) عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص ٧٤- ٧٥.

(٥٤) عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص ٧٥.

(٥٥) الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٥٦) عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص٧٥.

(٥٧) ابن خلدون، **المقدمة**، ج٢، ص٤١.

(٥٨) ابن قربة صالح، **المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، جامع الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية ١٩٨٢- ١٩٨٣، ص ١١- ١٢.

(٥٩) عاطف منصور محمد رمضان، **النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة**، الطبعة الأولى، زهراء الشرق، القاهرة- مصر ٢٠٠٨، ص ٣٦٠.

(٦٠) ابن قربة صالح، **المسكوكات المغربية**، ص١٧.

(٦١) عاطف منصور محمد رمضان، المرجع السابق، ص ٣٦٠.

(٦٢) ابن قربة صالح، **المسكوكات المغربية**، ص١٩.

(63) Atallah Dhina, op cit, p p 223- 224.

(٦٤) خالد بلعربي، **التعامل النقدي**، ص١٥٥.

(٦٥) يذكر أحد الباحثين في هذا الشأن، بأن العملة المرابطية تمتعت بثقة كبيرة في مجال المبادلات وسجلت حضورا قويا في الحوض الغربي للبحر المتوسط، فعمل القشتاليون مثلاً على تقليد الدينار المرابطي في محاولة منهم لتدعيم قيمة عملتهم وجعلها قادرة على المنافسة. انظر: حسن حافظي علوي، "**جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود**"، مجلة المناهل، السنة الثانية والعشرون، العدد ٥٦، شتمبر ١٩٩٧، كتابة الدولة المكلفة بالثقافة، المغرب ١٩٩٧، ص٣٦٧- ٣٦٨.

(66) Atallah Dhina,Le Royaume Abdelouadide A L'époque D'abou Hammou Moussa 1(er) et D'abou Tachfin 1(er), Office des Publications Universitaires- Alger 1985, p p 170-171.

(67) Ibid, P.171.